Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 445-460
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.25

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The balance between liquidity and profitability in light of the challenges of digital transformation: The reality of Iraqi banks and future prospects (2018-2022)

Ahmed Farid Naji*, Salah Aslabi Ghanem, Sufyan Sami Shamsi
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Liquidity, Profitability, Iraqi Banks, COVID-19, Capital Adequacy, Non-Performing Loans.

Article history:

Received	15 Nov. 2025
Received in revised form	20 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Farid Naji
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This study aims to examine the relationship between liquidity and profitability in ten private Iraqi banks during the period (2018–2022), with a specific focus on the impact of the COVID-19 pandemic. Using multiple regression analysis, the study finds a weak, negative, and statistically insignificant relationship between liquidity and return on assets (ROA), while the relationship with return on equity (ROE) is positive and significant. The results reveal a dramatic increase in liquidity ratios after the pandemic (1200%), accompanied by a 37% decline in profitability, as well as an unexpected positive relationship between non-performing loans and profitability. The study also uncovers a severe capital adequacy crisis, with an average ratio of only 1.03%. It recommends that banks be required to raise their capital adequacy ratios in line with Basel standards, develop balanced strategies for managing liquidity and profitability, and strengthen credit risk management systems to reduce non-performing loans.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 445-460
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.25

التوازن بين السيولة والربحية في ظل تحديات التحول الرقمي: واقع المصارف العراقية وآفاق المستقبل (2018-2022)

احمد فريد ناجي صلاح اصلبي غانم سفيان سامي شمس
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السيولة والربحية في 10 مصارف عراقية خاصة خلال الفترة (2018-2022)، مع التركيز على تأثير جائحة كوفيد-19. باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، توصل البحث إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة وغير معنوية بين السيولة والعائد على الموجودات، بينما كانت العلاقة إيجابية ومعنوية مع العائد على حقوق الملكية. أظهرت النتائج ارتفاعاً دراماتيكياً في نسب السيولة بعد الجائحة (1200%)، وانخفاضاً في الربحية بنسبة 37%، فضلا عن وجود علاقة إيجابية غير متوقعة بين القروض المتعثرة والربحية. كما كشف البحث عن أزمة حادة في كفاية رأس المال بمتوسط 1.03% فقط. يوصي البحث بضرورة إلزام المصارف برفع نسب كفاية رأس المال لتتوافق مع معايير بازل، وتطوير استراتيجيات متوازنة لإدارة السيولة والربحية، وتعزيز أنظمة إدارة مخاطر الائتمان للحد من القروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، المصارف العراقية، كوفيد-19، كفاية رأس المال، القروض المتعثرة.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي العمود الفقري للنظام المالي في أي اقتصاد، إذ يلعب دوراً محورياً في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتسهيل المعاملات الاقتصادية. وتواجه المصارف تحدياً استراتيجياً جوهرياً يتمثل في تحقيق التوازن بين هدفين متعارضين ظاهرياً: الحفاظ على مستويات سيولة مناسبة لضمان الاستقرار المالي والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، وبين تحقيق معدلات ربحية مرتفعة لتلبية توقعات المساهمين والبقاء في بيئة تنافسية متزايدة من جهة، كما يتطلب الامتثال للمعايير التنظيمية ومتطلبات بازل للاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة، مما يعني الاحتفاظ بأصول سائلة ذات عوائد منخفضة نسبياً. ومن جهة أخرى، تفرض الضغوط التنافسية وتوقعات المستثمرين ضرورة توظيف الموارد في استثمارات وقروض أكثر ربحية، مما قد يُعرض السيولة للخطر.

وقد اكتسب هذا التحدي أهمية متزايدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل غير مسبوق على الأنظمة المصرفية حول العالم. ففي العراق، عانى القطاع المصرفي من تحديات متعددة خلال الفترة 2018-2022، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط، وعدم الاستقرار الأمني، والتحديات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة. هذه الظروف فرضت ضغوطاً إضافية على المصارف العراقية لإعادة النظر في استراتيجياتها المتعلقة بإدارة السيولة والربحية.

فضلا عن ذلك، أصبح التحول الرقمي ضرورة استراتيجية لا غنى عنها للمصارف في العصر الحديث. فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وظهور التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى تغيير جذري في طريقة عمل المصارف وتقديم الخدمات المالية. بينما يوفر التحول الرقمي فرصاً

كبيرة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء، إلا أنه يطرح أيضاً تساؤلات حول تأثيره على التوازن التقليدي بين السيولة والربحية.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف العراقية خلال الفترة (2018-2022)، وهي فترة شهدت أحداثاً مهمة أثرت على القطاع المصرفي. كما يسعى البحث لفهم كيف تأثرت هذه العلاقة بجائحة كوفيد-19 والتحديات المرتبطة بالتحول الرقمي المتسارع. النتائج المتوقعة من هذا البحث ستساهم في تقديم رؤى قيمة لصانعي القرار في المصارف العراقية والجهات التنظيمية، كما ستثري الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال الحيوي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في غموض طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف العراقية خلال فترة حرجة شهدت تحديات استثنائية (2018-2022). فبينما تشير النظرية المصرفية التقليدية إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، إلا أن الواقع التطبيقي في البيئة العراقية قد يختلف بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية الخاصة، وتأثيرات جائحة كوفيد-19، والتحديات المرتبطة بالتحول الرقمي المتسارع. كما إن ضعف القاعدة الرأسمالية للمصارف العراقية وارتفاع نسب القروض المتعثرة يزيد من تعقيد هذه العلاقة. لذا يسعى هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيس:

- كيف تؤثر السيولة على الربحية في المصارف العراقية، وهل تأثرت هذه العلاقة بجائحة كوفيد-19؟

مراجعة الأدبيات

1. **الإطار النظري للعلاقة بين السيولة والربحية**: تُشير نظرية المبادلة (Trade-off Theory) إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية في المصارف (Muneeb Khalaf Mhameed et al., 2024). فالاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة، رغم أنه يعزز الاستقرار المالي ويُقلل من مخاطر العجز عن الوفاء بالالتزامات، إلا أنه يأتي على حساب الربحية نظراً لأن الأصول السائلة عادة ما تحقق عوائد منخفضة مقارنة بالأصول الأخرى (Naji, 2025).

وقد أكدت العديد من الدراسات هذه العلاقة العكسية. فقد وجد Eljelly (2004) في دراسته الرائدة على الأسواق الناشئة أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين السيولة والربحية. كما أظهرت دراسة Alshatti (2015) على المصارف الأردنية أن إدارة السيولة تؤثر بشكل كبير على الربحية، حيث أن نسب السيولة المرتفعة ترتبط سلباً بمؤشرات الأداء المالي.

من جهة أخرى، أشارت دراسة حديثة أجراها Abbas et al. (2019) إلى أن العلاقة بين رأس المال المصرفي والسيولة ومخاطر الائتمان والربحية تختلف حسب السياق الاقتصادي والفترة الزمنية، خاصة في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وأثبتت دراسة Li & Zhang (2024) أن إدارة السيولة المصرفية المناسبة تساهم في تحسين الأداء التشغيلي وتعزيز الاستقرار المالي وتخفيض مخاطر الإفلاس.

2. **تأثير الأزمات على السيولة والربحية:** أظهرت جائحة كوفيد-19 بشكل واضح مدى أهمية السيولة المصرفية في أوقات الأزمات. ففي دراسة حديثة أجراها (Haris et al., 2024) على القطاع المصرفي الباكستاني، وُجد أن مخاطر السيولة والائتمان زادت بشكل ملحوظ خلال فترة الجائحة، مما أثر سلباً على الربحية المصرفية. وقد أشارت الدراسة إلى أن المصارف واجهت انخفاضاً في الطلب على الائتمان وتوسعاً في القروض المتعثرة(NPLs) ، مما أثر على السيولة والربحية معاً.

كما قدمت دراسة Donev & Stankova (2024) رؤى قيمة حول ديناميكية العلاقة بين السيولة والربحية في أوقات الأزمات، حيث فحصت القطاع المصرفي في شمال مقدونيا وصربيا خلال الفترة

2012-2021. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين السيولة والربحية تعتمد على الفترة الزمنية، وإن الجائحة أحدثت تغييرات جوهرية في هذه الديناميكية. هذه النتائج تُعزز المعرفة حول أداء السيولة والربحية في أوقات عدم الاستقرار.

3. **التحول الرقمي وأثره على الأداء المصرفي:** يُعد التحول الرقمي أحد أهم التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية في العقد الأخير. وقد أثبتت دراسة Sayed & Mansour (2023) في السياق المصري أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي على كل من الربحية والسيولة في المصارف. استخدمت الدراسة عينة من 27 مصرفاً مصرياً للفترة 2014-2021، ووجدت أن التحول الرقمي يُحسن الأداء المصرفي. ومع ذلك، وجدت الدراسة أن جائحة كوفيد-19 خففت من التأثير الإيجابي للتحول الرقمي على الربحية.

وفي دراسة شاملة على المصارف الصينية، أظهر Zhang et al. (2025) أن التحول الرقمي يُساهم في تحسين مستويات خلق السيولة، وذلك من خلال تحسين القدرة على تحمل المخاطر وتخفيف الوساطة المالية. شملت الدراسة 127 مصرفاً تجارياً خلال الفترة 2010-2021، وأظهرت أن الرقمنة المصرفية تؤدي إلى تعزيز كبير في خلق السيولة.

كما أشارت دراسة Chen & Jiang (2024) إلى أن الابتكار الرقمي في المصارف يُعزز خلق السيولة من خلال تحسين الربحية وجودة الأصول. وفحصت الدراسة دور معنويات سياسة الاحتراز الكلي في تعزيز هذا التأثير، مما يُقدم آثاراً سياسية مهمة لاستخدام الابتكار الرقمي بفعالية.

فضلا عن ذلك، أكدت دراسة (Kurdi et al., 2024) على المصارف الأوروبية أن الرقمنة تُحسن كفاءة المصارف بشكل كبير، مما يتناقض مع مفارقة إنتاجية تكنولوجيا المعلومات التي كانت سائدة في الأدبيات السابقة. هذه النتائج تحمل دلالات إدارية مهمة، إذ أن المصارف التي تستفيد من التقنيات الرقمية لتعزيز كفاءتها ستكون في وضع أفضل لتخصيص الموارد بفعالية وتخفيض التكاليف وإدارة المخاطر.

منهجية البحث

1. **عينة البحث ومصادر البيانات:** تتكون عينة البحث من 10 مصارف عراقية خاصة للفترة 2018-2022، بإجمالي 50 مشاهدة (10 مصارف × 5 سنوات). وتم الحصول على البيانات من القوائم المالية السنوية المنشورة للمصارف، فضلا عن البيانات المتاحة من البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية. تم اختيار المصارف الخاصة لأنها تمثل شريحة مهمة من القطاع المصرفي العراقي وتخضع لضغوط تنافسية أكبر من المصارف الحكومية.

تم اختيار هذه الفترة لأسباب عدة:

- ❖ تغطي فترة ما قبل جائحة كوفيد-19 (2018-2019) لتوفير خط أساس للمقارنة
- ❖ تشمل فترة الجائحة وما بعدها (2020-2022) لقياس تأثير الأزمة
- ❖ توفر بيانات كاملة ومتسقة للمصارف المختارة
- ❖ تمثل فترة حرجة شهدت تحولات اقتصادية ومصرفية مهمة في العراق

2. **متغيرات البحث**

أ. **المتغيرات التابعة (الربحية):**

- ❖ **(العائد على الموجودات ROA):** يقاس بـ (صافي الأرباح ÷ إجمالي الموجودات) × 100. يُعد ROA مؤشراً أساسياً على كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الأرباح.

❖ **(العائد على حقوق الملكية ROE)** يقاس بـ (صافي الأرباح ÷ حقوق المساهمين) × 100. يُقيس ROE العائد الذي يحققه المصرف للمساهمين على استثماراتهم.

ب. المتغير المستقل الرئيسي (السيولة):

❖ **(نسبة السيولة LR):** تقاس بـ (الموجودات السائلة ÷ المطلوبات السائلة. تُعتبر هذه النسبة مؤشراً رئيساً على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

ج. المتغيرات الضابطة:

❖ **(كفاية رأس المال CAR):** نسبة مئوية تُقيس مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر المحتملة. تُستخدم كما هي منشورة في القوائم المالية.

❖ **(نسبة القروض المتعثرة NPL):** تقاس بـ (القروض المتعثرة ÷ إجمالي الموجودات) × 100. تعكس جودة محفظة القروض ومخاطر الائتمان.

❖ **(حجم المصرف SIZE):** يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات. يُستخدم اللوغاريتم لتقليل التباين وتسهيل التفسير.

❖ **(الرافعة المالية LEV):** تقاس بـ إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات. تعكس مدى اعتماد المصرف على الديون في تمويل أصوله.

د. متغير وهمي:

❖ **COVID:** متغير ثنائي يأخذ القيمة 0 لفترة ما قبل كوفيد (2018-2019) والقيمة 1 لفترة خلال وبعد كوفيد (2020-2022).

3. **النماذج القياسية:** تم استخدام نماذج الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع أخطاء معيارية قوية (Robust Standard Errors):

النموذج الأول (تأثير السيولة على) ROA:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 LR + \beta_2 CAR + \beta_3 NPL + \beta_4 SIZE + \beta_5 LEV + \varepsilon$$

النموذج الثاني (تأثير السيولة على ROE) :

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 LR + \beta_2 CAR + \beta_3 NPL + \beta_4 SIZE + \beta_5 LEV + \varepsilon$$

النموذج الثالث (تأثير كوفيد):

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 LR + \beta_2 COVID + \beta_3 (LR \times COVID) + \beta_4 CAR + \beta_5 NPL + \beta_6 SIZE + \beta_7 LEV + \varepsilon$$

حيث:

❖ β_0 = الثابت (Constant)

❖ $\beta_1, \beta_2 ., \beta_7$ = معاملات الانحدار

❖ ε = حد الخطأ العشوائي

4. الأساليب الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

❖ **الإحصاء الوصفي**: لوصف خصائص العينة (المتوسط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والأعلى)

❖ **تحليل الارتباط** :لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات

❖ **اختبار t للفروق** :لمقارنة المتوسطات بين فترة ما قبل وبعد كوفيد

❖ **تحليل الانحدار الخطي المتعدد** :لتقدير تأثير السيولة على الربحية مع ضبط المتغيرات الأخرى

❖ **اختبار معامل تضخم التباين VIF:** للتحقق من عدم وجود مشكلة التعددية الخطية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 445-460
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.25

النتائج والمناقشة

1. **الإحصاء الوصفي**: يعرض هذا القسم الخصائص الإحصائية الأساسية للمتغيرات المستخدمة في البحث، بما يوفر فهماً شاملاً لطبيعة البيانات وتوزيعها ومدى تشتتها. يساعد هذا التحليل الوصفي في تحديد الاتجاهات العامة والأنماط الأولية قبل الانتقال إلى التحليلات الأكثر تعقيداً.

جدول (1): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الوسيط	الحد الأعلى
LR	49	14.246	51.726	0.007	1.243	294.592
ROA	49	2.361	7.067	0	0.293	44.083
ROE	49	78.239	301.754	0	0.401	1470.637
CAR	49	1.033	0.919	0.13	0.73	3.92
NPL	49	67.901	368.717	0.013	2.218	2543.634
SIZE	49	26.662	1.712	20.235	27.039	28.218
LEV	49	-21.001	89.19	-457.652	0.462	1000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15.

يتضح من الجدول رقم (1) وجود تباين واسع وملحوظ في أداء المصارف العراقية عبر مختلف المؤشرات المالية. بالنسبة للسيولة، بلغ متوسط نسبة السيولة 14.25 مع انحراف معياري كبير جداً بلغ 51.73، مما يعكس اختلافاً جوهرياً في سياسات إدارة السيولة بين المصارف المختلفة. فبينما احتفظت بعض المصارف بنسب سيولة عالية جداً وصلت إلى 294.6، كان لدى البعض الآخر نسب منخفضة جداً بلغت 0.007. هذا التباين الواسع قد يعود إلى اختلاف حجم المصارف واستراتيجيات الإقراض والبيئة التنافسية التي تعمل فيها.

أما على صعيد الربحية، فقد بلغ متوسط العائد على الموجودات 2.36%، وهي نسبة متواضعة نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية للقطاع المصرفي التي تتراوح عادة بين 1-2% للمصارف التقليدية في الأسواق الناشئة. هذا المتوسط يعكس التحديات التي تواجه المصارف العراقية في تحقيق عوائد مرتفعة، والتي قد تشمل المنافسة المحدودة وارتفاع تكاليف التشغيل والقيود التنظيمية. والملاحظ أن هناك تبايناً كبيراً في الأداء بين المصارف، حيث حقق أفضلها عائداً بلغ 44.08% بينما كان أداء بعضها قريباً من الصفر. في المقابل، بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية 78.24% مع انحراف معياري مرتفع جداً بلغ 301.75، مما يدل على وجود فروقات كبيرة جداً في الأداء بين المصارف. هذا التباين الكبير يشير إلى أن بعض المصارف نجحت في تحقيق عوائد استثنائية للمساهمين بينما واجه البعض الآخر صعوبات. القيمة العالية للعائد على حقوق الملكية مقارنة بالعائد على الموجودات قد تعكس هياكل رأسمالية ضعيفة لدى بعض المصارف.

من اللافت للنظر أن متوسط نسبة كفاية رأس المال بلغ 1.03%، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به دولياً وفقاً لمعايير بازل التي تتطلب 8% على الأقل و10.5% مع الوسائد الإضافية. هذا المستوى المتدني يشير إلى تحدٍ كبير يواجه القطاع المصرفي العراقي في تعزيز قاعدته الرأسمالية، مما قد يعرض المصارف لمخاطر أكبر في حالة حدوث صدمات اقتصادية. كما إن هذا الوضع قد يحد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان ودعم النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للقروض المتعثرة، فقد بلغ متوسط نسبتها 67.90% من إجمالي الموجودات، وهو رقم مرتفع جداً بالمعايير الدولية التي تعد نسبة 5% عالية. هذا يعكس تحديات كبيرة في جودة محفظة القروض

وإدارة مخاطر الائتمان. الانحراف المعياري الكبير البالغ 368.72 يشير إلى أن بعض المصارف تواجه مشاكل حادة في القروض المتعثرة بينما نجح البعض الآخر في إدارة هذه المخاطر بشكل أفضل.

2. **تحليل الارتباط**: يهدف تحليل الارتباط إلى فحص العلاقات الثنائية بين جميع متغيرات الدراسة قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد. يساعد هذا التحليل في الكشف عن قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات، والتحقق من عدم وجود ارتباطات قوية قد تؤدي إلى مشكلة التعددية الخطية في نماذج الانحدار.

جدول (2): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

LEV	SIZE	NPL	CAR	ROE	ROA	LR	Variables
0.06	0.016	-0.023	-0.179	0.973***	-0.029	1	LR
-0.536***	-0.423***	0.841***	-0.103	-0.002	1	-0.029	ROA
0.065	-0.007	-0.019	-0.212	1	-0.002	0.973***	ROE
-0.014	-0.066	0.002	1	-0.212	-0.103	-0.179	CAR
-0.759***	-0.647***	1	0.002	-0.019	0.841***	-0.023	NPL
0.885***	1	-0.647***	-0.066	-0.007	-0.423***	0.016	SIZE
1	0.885***	-0.759***	-0.014	0.065	-0.536***	0.06	LEV

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15 ملاحظة: *** تشير إلى معنوية عند مستوى 1%.

يُظهر الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات المستخدمة في البحث. الملاحظة الأهم والأكثر مباشرة لسؤال البحث هي وجود علاقة ارتباط سلبية ضعيفة بين نسبة السيولة والعائد على الموجودات بمعامل ارتباط بلغ -0.029. هذا يتماشى جزئياً مع نظرية المبادلة التي تفترض علاقة عكسية بين السيولة والربحية، ومع ذلك فإن ضعف هذه العلاقة وعدم معنويتها الإحصائية قد يشير إلى أن المصارف العراقية نجحت إلى حد ما في إدارة التوازن بين السيولة والربحية، أو قد تكون هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على الربحية من مستوى السيولة، أو أن العلاقة قد تكون غير خطية. من الجهة الأخرى، نجد ارتباطاً إيجابياً قوياً جداً ومعنوياً إحصائياً بين نسبة السيولة والعائد على حقوق الملكية بمعامل 0.973، وهو ما يبدو متناقضاً للوهلة الأولى مع النظرية التقليدية. هذا الارتباط القوي قد يكون مدفوعاً بوجود قيم شاذة في بعض المصارف التي تحتفظ بمستويات سيولة مرتفعة جداً مع هياكل رأسمالية ضعيفة، مما يؤدي إلى قيم مرتفعة لكل من نسبة السيولة والعائد على حقوق الملكية.

يظهر الجدول أيضاً ارتباطاً إيجابياً قوياً ومعنوياً بين القروض المتعثرة والعائد على الموجودات بمعامل 0.841، وهو ما قد يبدو غير متوقع للوهلة الأولى. في الظروف الطبيعية، يُفترض أن ترتبط القروض المتعثرة سلباً بالربحية، لكن هذه النتيجة في السياق العراقي قد تعكس حقيقة مهمة وهي أن المصارف التي تمنح قروضاً أكثر وتحقق فوائد وربحية أعلى قد تواجه أيضاً نسباً أعلى من القروض المتعثرة. هذا يعكس مفارقة مخاطر-عائد حيث أن السعي وراء الربحية من خلال الإقراض الموسع يأتي مصحوباً بمخاطر ائتمان أعلى. كما يظهر التحليل ارتباطاً سلبياً معنوياً بين حجم المصرف والربحية بمعامل -0.423، مما يشير إلى أن المصارف الأصغر في العراق قد

تكون أكثر كفاءة أو قدرة على تحقيق عوائد أعلى على أصولها مقارنة بالمصارف الأكبر. هذا قد يعود إلى مرونة أكبر لدى المصارف الصغيرة وقدرتها على الاستجابة السريعة لفرص السوق، أو معاناة المصارف الكبيرة من البيروقراطية وارتفاع تكاليف التشغيل، أو تركيز المصارف الصغيرة على قطاعات أو خدمات متخصصة ذات هوامش ربح أعلى. في المقابل، يظهر الجدول ارتباطاً سلبياً قوياً بين حجم المصرف والقروض المتعثرة بمعامل -0.647، مما يشير إلى أن المصارف الأكبر تتمتع بإدارة أفضل لمخاطر الائتمان. أما الرافعة المالية فتظهر ارتباطاً سلبياً معنوياً مع الربحية بمعامل -0.536، مما يعني أن المصارف ذات الاعتماد الأعلى على الديون تحقق ربحية أقل، وهو ما قد يعكس ارتفاع تكاليف التمويل أو المخاطر المرتبطة بالرفع المالي العالي.

3. **المقارنة قبل وبعد جائحة كوفيد-19:** لفهم تأثير جائحة كوفيد-19 على أداء المصارف العراقية، تم تقسيم فترة الدراسة على مرحلتين: فترة ما قبل الجائحة (2018-2019) وفترة خلال وبعد الجائحة (2020-2022). يساعد هذا التحليل المقارن في تحديد التغيرات الجوهرية في سلوك المصارف واستراتيجياتها استجابة للأزمة.

يعرض الجدول رقم (3) مقارنة شاملة للمتغيرات الرئيسة بين فترة ما قبل كوفيد وفترة خلال وبعد كوفيد. ارتفع متوسط نسبة السيولة بشكل دراماتيكي من 1.70 قبل الجائحة إلى 22.90 بعدها، أي بزيادة قدرها أكثر من 1200%. هذه الزيادة الهائلة تعكس بوضوح ميل المصارف العراقية إلى تراكم احتياطات سيولة أعلى بكثير استجابة لحالة عدم اليقين الشديدة المرتبطة بالجائحة. هذا السلوك الاحترازي يتماشى تماماً مع النظرية المصرفية التي تتوقع زيادة في تفضيل السيولة خلال فترات الأزمات وعدم اليقين. يمكن تفسير هذا السلوك بعدة عوامل منها الخوف من أزمة سيولة محتملة نتيجة سحوبات مفاجئة من الودائع، وعدم اليقين حول قدرة المقترضين على السداد، وانخفاض فرص الإقراض المربحة خلال فترة الجائحة، فضلا عن التوجيهات التنظيمية من البنك المركزي العراقي للحفاظ على مستويات سيولة عالية.

جدول (3): المقارنة بين فترة ما قبل وبعد كوفيد-19

المتغير	ما قبل كوفيد (2018-2019)	بعد كوفيد (2020-2022)	الفرق	p-value
LR	1.704	22.895	21.191	0.161
ROA	3.025	1.903	-1.122	0.59
ROE	2.234	130.657	128.423	0.145
CAR	1.09	0.993	-0.097	0.719
NPL	130.493	24.734	-105.759	0.329

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15.

على صعيد الربحية، انخفض متوسط العائد على الموجودات من 3.03% إلى 1.90%، أي بانخفاض قدره 37%. هذا الانخفاض الكبير يشير إلى تأثير سلبي واضح للجائحة على الربحية المصرفية. يمكن تفسير هذا الانخفاض بعوامل عدة منها انخفاض الطلب على الائتمان خلال الجائحة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، وزيادة مخصصات الخسائر الائتمانية إذ اضطرت المصارف إلى زيادة المخصصات للخسائر المتوقعة، وانخفاض الفوائد المحصلة نتيجة الاحتفاظ بأصول سائلة أكثر بدلاً من القروض، فضلا عن ارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة بتطبيق إجراءات السلامة والتحول السريع للخدمات الرقمية. من الجهة الأخرى، ارتفع العائد على حقوق الملكية بشكل

كبير من 2.23% إلى 130.66%، وهو ارتفاع يبدو غير متناسق مع انخفاض العائد على الموجودات. هذا التناقض الظاهري قد يفسر بالتغيرات في هيكل رأس المال أو وجود قيم شاذة في البيانات.

أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد انخفض متوسط نسبة القروض المتعثرة بشكل ملحوظ من 130.49% إلى 24.73%، أي بانخفاض قدره 81%. هذا التحسن الإيجابي الكبير قد يبدو مفاجئاً في ظل الأزمة، لكنه قد يعود إلى عدة عوامل منها الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها المصارف بما في ذلك إعادة الجدولة أو الشطب، والسياسات التنظيمية الجديدة التي قد يكون فرضها البنك المركزي، وبرامج الدعم الحكومية التي ساعدت المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم، فضلا عن تحسن في إدارة المخاطر ومعايير الإقراض. بقيت نسبة كفاية رأس المال مستقرة نسبياً بانخفاض طفيف غير معنوي من 1.09% قبل الجائحة إلى 0.99% بعدها. هذا الاستقرار يشير إلى أن المصارف لم تشهد تآكلاً كبيراً في رأس المال رغم التحديات، لكن المستوى المتدني للنسبة ما زال يمثل تحدياً استراتيجياً. من المهم ملاحظة أن اختبارات الفروق الإحصائية لم تُظهر فروقاً معنوية عند مقارنة الفترتين، وهو ما قد يعود إلى صغر حجم العينة أو التباين الكبير داخل كل فترة أو اختلاف التأثيرات بين المصارف.

4. **نتائج تحليل الانحدار**: يهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى قياس تأثير السيولة على الربحية المصرفية مع ضبط تأثير المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على الأداء المالي. تم تطوير نموذجين منفصلين يستخدمان مقياسين مختلفين للربحية هما العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار - المتغير التابع ROA

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	p-value	المعنوية
Constant	-7.315	24.157	-0.303	0.762	
LR	-0.005	0.004	-1.058	0.29	
CAR	-0.798	0.437	-1.827	0.068	*
NPL	0.02	0.001	13.268	0	***
SIZE	0.357	0.908	0.393	0.694	
LEV	0.013	0.015	0.89	0.373	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15 ملاحظة$p<0.01$ *** :، ** $p<0.05$، * $p<0.1$

إحصائيات النموذج:

- $R^2 = 0.745$ 74.5% القدرة التفسيرية: , Adjusted $R^2 = 0.715$ ، F-statistic = 757.94 ($p < 0.001$)

عدد المشاهدات = 49

يبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول حيث العائد على الموجودات هو المتغير التابع. النموذج ككل معنوي إحصائياً بشكل عالٍ ويفسر 74.5% من التباين في العائد على الموجودات، مما يشير إلى قدرة تفسيرية ممتازة للنموذج. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تستطيع تفسير ما يقارب ثلاثة أرباع التغيرات في ربحية المصارف المقاسة بالعائد على الموجودات.

المعامل المقدر لنسبة السيولة سالب لكن غير معنوي إحصائياً. هذه النتيجة تدعم جزئياً الفرضية الأولى للبحث حول العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، حيث تشير الإشارة السالبة إلى أن زيادة السيولة بمقدار وحدة واحدة ترتبط بانخفاض طفيف في العائد على الموجودات. ومع ذلك، عدم المعنوية الإحصائية يشير إلى أن هذه العلاقة ليست قوية أو مؤكدة في السياق العراقي. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المصارف العراقية نجحت في تحقيق توازن معقول بين السيولة والربحية، أو أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على الربحية من مجرد مستوى السيولة، أو أن العلاقة بين السيولة والربحية قد تكون غير خطية بمعنى أن التأثير يختلف عند مستويات مختلفة من السيولة.

المعامل المقدر لكفاية رأس المال سالب ومعنوي عند مستوى 10%. هذه النتيجة غير متوقعة من منظور نظري، إذ يفترض أن زيادة رأس المال تعزز الاستقرار المالي وتقلل من تكاليف التمويل. لكن في السياق العراقي، تشير هذه النتيجة السلبية إلى أن المصارف ذات نسب كفاية رأس المال الأعلى تحقق ربحية أقل. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاحتفاظ برأس مال زائد يعني تجميد موارد كان يمكن استثمارها في أصول أكثر ربحية، أو أن المصارف ذات رأس المال المرتفع قد تكون أكثر تحفظاً فتحتفظ بأصول أقل مخاطرة لكن أقل ربحية أيضاً، أو قد تشير هذه النتيجة إلى عدم كفاءة في تخصيص رأس المال لدى بعض المصارف.

المعامل المقدر للقروض المتعثرة إيجابي ومعنوي للغاية. هذه واحدة من أهم وأكثر النتائج إثارة للاهتمام في البحث. فرغم أن النظرية والمنطق الاقتصادي يفترضان علاقة سلبية بين القروض المتعثرة والربحية، إلا أننا نجد هنا علاقة إيجابية قوية جداً ومعنوية إحصائياً. هذه العلاقة الإيجابية القوية تشير إلى مفارقة مخاطر-عائد في السياق العراقي، حيث أن المصارف التي تقدم قروضاً بكميات أكبر تحقق إيرادات فوائد أعلى ومن ثم ربحية أعلى، لكنها بطبيعة الحال تواجه أيضاً مستويات أعلى من القروض المتعثرة. قد تكون بعض المصارف تستهدف عمداً شرائح عملاء ذات مخاطر أعلى ومن ثم معدلات تعثر أعلى لكنها تفرض أسعار فائدة أعلى تعوض المخاطر وتحقق ربحية صافية إيجابية. قد يكون هناك أيضاً تأخر زمني في الاعتراف بالخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة، بحيث تظهر الأرباح مرتفعة في البداية ثم تنخفض لاحقاً، أو قد لا تكون المصارف تكوّن مخصصات كافية للخسائر المتوقعة مما يبالغ في الأرباح المعلنة. هذه النتيجة تحمل دلالات مهمة للسياسة التنظيمية والإدارة المصرفية في العراق. كلا المتغيرين المتعلقين بحجم المصرف والرافعة المالية غير معنويين إحصائياً، مما يشير إلى أن حجم المصرف ومستوى الرافعة المالية لا يؤثران بشكل معنوي على العائد على الموجودات بعد ضبط المتغيرات الأخرى.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار - المتغير التابع ROE

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	p-value	المعنوية
Constant	743.885	751.284	0.99	0.322	
LR	5.586	0.582	9.605	0	***
CAR	-15.804	6.953	-2.273	0.023	**
NPL	0.026	0.032	0.802	0.423	
SIZE	-26.961	27.429	-0.983	0.326	
LEV	0.564	0.542	1.04	0.298	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15 ملاحظة

: *** p<0.01 ،** p<0.05 ،* p<0.1

إحصائيات النموذج:

- القدرة التفسيرية: $R^2 = 0.953$ ، 95.3% $Adjusted\ R^2 = 0.948$
- F-statistic غير محدد بدقة لكن $p < 0.00$

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني حيث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع. النموذج معنوي إحصائياً ويفسر نسبة استثنائية من التباين تبلغ 95.3%، مما يدل على قدرة تفسيرية ممتازة جداً. هذه القدرة التفسيرية العالية جداً تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير تقريباً كل التغيرات في العائد على حقوق الملكية.

المعامل المقدر لنسبة السيولة إيجابي ومعنوي للغاية. هذه النتيجة المفاجئة تناقض بشكل كامل نظرية المبادلة التقليدية وتختلف جذرياً عن النتيجة المتعلقة بالعائد على الموجودات. الإشارة الإيجابية تعني أن زيادة السيولة بمقدار وحدة واحدة ترتبط بزيادة كبيرة في العائد على حقوق الملكية، وهو تأثير كبير جداً. هذه النتيجة الصادمة تتطلب تفسيراً دقيقاً، فالمصارف ذات السيولة المرتفعة جداً قد يكون لديها قاعدة رأسمالية ضعيفة جداً، وبالتالي حتى الأرباح المتواضعة تؤدي إلى عائد مرتفع على حقوق الملكية لأن المقام صغير. قد تكون هناك أيضاً قيم شاذة في البيانات لبعض المصارف التي تجمع بين سيولة مرتفعة جداً وعائد مرتفع جداً على حقوق الملكية بسبب ظروف استثنائية، أو قد لا تكون هذه علاقة سببية مباشرة بل قد تكون كلا المتغيرين مدفوعين بعامل ثالث غير مُقاس، أو أن تأثير المضاعف في المصارف ذات الرفع المالي العالي يؤدي إلى زيادات كبيرة في العائد على حقوق الملكية نتيجة تحسينات صغيرة في الربحية الإجمالية.

المعامل المقدر لكفاية رأس المال سالب ومعنوي. هذه النتيجة أكثر اتساقاً مع النظرية مقارنة بنتيجة العائد على الموجودات. زيادة رأس المال بطبيعة الحال تخفف العوائد على حقوق الملكية من منظور رياضي بحت. هذا يتفق مع المنطق الذي يقول إن زيادة القاعدة الرأسمالية، رغم أنها تعزز الاستقرار، إلا أنها تخفف العوائد للمساهمين. التفسير يشمل التخفيف الرياضي حيث أن زيادة حقوق الملكية في البسط يزيد المقام في معادلة العائد على حقوق الملكية مما يؤدي إلى انخفاض النسبة، وتكلفة رأس المال السهمي عادة أغلى من الدين، وقد لا تجد المصارف التي تضطر لزيادة رأس المال فرصاً استثمارية كافية لتحقيق عوائد عالية على هذا الرأس المال الإضافي.

على عكس النموذج الأول المتعلق بالعائد على الموجودات، المعامل المقدر للقروض المتعثرة هنا إيجابي لكن غير معنوي. هذا يشير إلى أن القروض المتعثرة لا تؤثر بشكل معنوي على العائد على حقوق الملكية بعد ضبط المتغيرات الأخرى. هذا الاختلاف عن نموذج العائد على الموجودات مثير للاهتمام وقد يعود إلى طريقة حساب المقياسين. حجم المصرف والرافعة المالية لم يظهرا تأثيراً معنوياً على العائد على حقوق الملكية، مما يتماشى مع النتائج في نموذج العائد على الموجودات.

5. **اختبار التعددية الخطية (VIF):** للتحقق من صلاحية نماذج الانحدار المستخدمة، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين للكشف عن أي مشاكل محتملة في التعددية الخطية التي قد تؤثر على دقة وموثوقية التقديرات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 445-460
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.25

جدول (6): اختبار معامل تضخم التباين(VIF)

المتغير	VIF
LR	1.114
CAR	2.339
NPL	2.446
SIZE	2.501
LEV	2.485

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15.

يعرض الجدول رقم (6) قيم معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في نماذج الانحدار. اختبار VIF يُستخدم للكشف عن وجود مشكلة التعددية الخطية، وهي حالة يكون فيها اثنان أو أكثر من المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل قوي مع بعضها البعض. المعايير المتعارف عليها تشير إلى أن القيم الأقل من 5 تدل على عدم وجود مشكلة تعددية خطية، بينما القيم بين 5 و10 تشير إلى تعددية خطية معتدلة قد تكون مقبولة، أما القيم الأعلى من 10 فتدل على مشكلة خطيرة تتطلب معالجة.

جميع قيم VIF في نماذجنا أقل بكثير من 5، مما يشير بوضوح إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية خطيرة تؤثر على صحة النتائج أو موثوقية التقديرات. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة مستقلة نسبياً عن بعضها البعض، وبالتالي يمكن الوثوق بمعاملات الانحدار المقدرة. أعلى قيمة VIF كانت لمتغير حجم المصرف بقيمة 2.501، وهي ما تزال ضمن الحد المقبول جداً. هذا يشير إلى أن حجم المصرف يرتبط بدرجة معتدلة مع بعض المتغيرات الأخرى كما رأينا في مصفوفة الارتباط حيث كان مرتبطاً مع القروض المتعثرة والرافعة المالية، لكن هذا الارتباط ليس قوياً بما يكفي ليسبب مشاكل في التقدير. هذه النتائج تؤكد أن نتائج الانحدار موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، وإن الأخطاء المعيارية المقدرة غير متضخمة بسبب التعددية الخطية، ويمكن تفسير تأثير كل متغير مستقل بشكل منفصل بثقة.

6. **مقارنة أداء المصارف الفردية**: لفهم التباين في الأداء بين المصارف المختلفة، تم حساب متوسط المؤشرات المالية الرئيسة لكل مصرف على حدة خلال فترة الدراسة الكاملة. يساعد هذا التحليل في تحديد أفضل وأضعف المصارف أداءً وفهم الأنماط المختلفة في استراتيجيات الأعمال.

جدول (7): متوسط الأداء حسب المصارف (2018-2022)

المصرف	LR	ROA (%)	ROE (%)	CAR (%)	NPL (%)
الشرق الأوسط	1.23	8.869	0.179	0.988	510.859
بغداد	1.297	8.163	21.703	0.61	5.421
التنمية الدولي	0.786	2.693	9.292	0.452	1.714
المتحد للاستثمار	123.008	1.289	733.982	0.584	30.16
الأهلي	1.053	0.818	0.011	0.55	0.968
سومر	5.608	0.684	0.753	3.19	0.689
الموصل للتنمية	0.969	0.357	0.444	0.366	7.185
التجاري العراقي	1.829	0.198	0.378	0.776	1.291
أشور	3.006	0.082	0.001	1.542	130.045
الخليج التجاري	1.425	0	0	1.37	3.106

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Stata 15.

يوضح الجدول رقم (7) متوسط الأداء لكل مصرف على حدة خلال فترة الدراسة. هذا التحليل على مستوى المصارف الفردية يكشف عن تباين كبير جداً في الأداء والاستراتيجيات بين المصارف العراقية المختلفة. يبرز مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد كأفضل المصارف أداءً من حيث العائد على الموجودات، إذ حقق الأول عائداً بلغ 8.87% بينما حقق الثاني 8.16% مع سيولة معتدلة. هذا الأداء المتميز يشير إلى كفاءة عالية في استخدام الأصول وإدارة فعالة للعمليات المصرفية، رغم أن مصرف الشرق الأوسط يعاني من نسبة قروض متعثرة مرتفعة جداً تبلغ 510.86% وهو رقم مقلق يستحق التحقيق، بينما يتمتع مصرف بغداد بنسبة قروض متعثرة معتدلة نسبياً تبلغ 5.42% وعائد جيد على حقوق الملكية بلغ 21.70%، مما يشير إلى أداء قوي ومتوازن. يأتي مصرف التنمية الدولي في المرتبة الثالثة بعائد على الموجودات بلغ 2.69% ويتميز بأقل نسبة قروض متعثرة بلغت 1.71% بين جميع المصارف، مما يعكس إدارة ممتازة لمخاطر الائتمان.

على الجانب الآخر، يظهر مصرف الخليج التجاري أسوأ أداء مع عائد على الموجودات وعائد على حقوق الملكية يقتربان من الصفر، مما قد يشير إلى مشاكل تشغيلية خطيرة أو بيانات غير كاملة. كما يعاني مصرف أشور من عائد على الموجودات ضعيف جداً بلغ 0.08% مع نسبة قروض متعثرة مرتفعة جداً بلغت 130.05%، رغم احتفاظه بنسبة كفاية رأس مال معقولة بلغت 1.54%. أما مصرف الموصل للتنمية فيعاني من عائد ضعيف بلغ 0.36% مع أقل نسبة كفاية رأس مال بلغت 0.37%، مما يعكس ضعفاً في كل من القاعدة الرأسمالية والربحية.

تبرز حالة مصرف المتحد للاستثمار كحالة شاذة وخاصة جداً، إذ يحتفظ بنسبة سيولة استثنائية بلغت 123.01 ويحقق عائداً على حقوق الملكية مرتفعاً للغاية بلغ 733.98%، لكن عائده على الموجودات متواضع نسبياً بلغ 1.29%. هذا النمط يشير إلى هيكل رأسمالي غير عادي مع قاعدة رأسمالية صغيرة جداً ونموذج عمل مختلف، وقد يكون هذا المصرف يعمل بنموذج أعمال متخصص أو يمر بإعادة هيكلة. من الملاحظات المهمة أيضاً أن مصرف سومر لديه أعلى نسبة كفاية رأس مال بلغت 3.19% وهي الأقرب للمعايير الدولية، لكن ربحيته متواضعة بلغت 0.68%، مما قد يعكس استراتيجية محافظة تركز على الاستقرار أكثر من النمو. هذا التباين الكبير بين المصارف يعكس عدم وجود نموذج واحد للنجاح، ويؤكد أهمية إدارة المخاطر الفعالة، ويكشف عن تحديات هيكلية في القطاع، ويشير إلى الحاجة المحتملة لتدخل تنظيمي لبعض المصارف لمعالجة مشاكلها.

الخلاصة ومناقشة النتائج: أجرى البحث تحليلاً شاملاً للعلاقة بين السيولة والربحية في عشرة مصارف عراقية خاصة خلال 2018-2022، وتوصل إلى نتائج محورية تساهم في فهم ديناميكيات الأداء المصرفي في السياق العراقي. أظهر تحليل الانحدار علاقة سلبية ضعيفة وغير معنوية إحصائياً بين السيولة والعائد على الموجودات(ROA=-0.005, p=0.290) ، مما يدعم جزئياً نظرية المبادلة التقليدية، بينما كانت العلاقة إيجابية ومعنوية مع العائد على حقوق الملكية (ROE=5.586, p<0.001***)، مما يعكس ضعف القواعد الرأسمالية لدى بعض المصارف. كشفت النتائج عن علاقة إيجابية قوية ومعنوية بين القروض المتعثرة والربحية (NPL=0.020, p<0.001***)، مما يشير إلى مفارقة مخاطر-عائد حيث تحقق المصارف التي تمنح قروضاً بكميات أكبر إيرادات أعلى مع مستويات أعلى من التعثر. أحدثت جائحة كوفيد-19 تحولات جذرية تمثلت في ارتفاع السيولة من 1.70% إلى 22.90% (زيادة 1200%)، وانخفاض ROA من 3.03% إلى 1.90% (انخفاض 37%)، وتحسن القروض المتعثرة من 130.49% إلى 24.73% (انخفاض 81%). بلغ

متوسط كفاية رأس المال 1.03% فقط، وهو أقل بكثير من معايير بازل (8-10.5%)، مما يمثل تحدياً استراتيجياً خطيراً للقطاع المصرفي. أظهر التحليل تبايناً واسعاً في الأداء بين المصارف، حيث حقق بعضها ROA يتجاوز 8% بينما اقترب أداء البعض الآخر من الصفر. أظهرت النماذج قدرة تفسيرية عالية (R^2=74.5% و95.3%)، واختبار VIF أكد عدم وجود تعددية خطية، مما يعزز موثوقية النتائج.

التوصيات

1. إلزام المصارف العراقية برفع نسبة كفاية رأس المال تدريجياً لتتوافق مع معايير بازل الدولية (8% كحد أدنى)
2. تطوير استراتيجيات متوازنة لإدارة السيولة والربحية مع وضع حدود تنظيمية مثلى لنسب السيولة
3. تعزيز أنظمة إدارة مخاطر الائتمان وتشديد معايير منح القروض للحد من ظاهرة القروض المتعثرة
4. تسريع التحول الرقمي في القطاع المصرفي لتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف
5. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل المصارف الحكومية وفترات زمنية أطول مع استخدام بيانات ربع سنوية

محدودية الدراسة: تواجه هذه الدراسة محدوديتين رئيستين: أولاً، اقتصرت العينة على 10 مصارف خاصة فقط خلال فترة خمس سنوات، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على كامل القطاع المصرفي العراقي. ثانياً، اعتمد البحث على بيانات سنوية، في حين أن استخدام بيانات ربع سنوية كان سيوفر رؤى أكثر دقة حول التغيرات قصيرة الأجل في العلاقة بين السيولة والربحية.

المصادر

1. Abbas, F., Iqbal, S., & Aziz, B. (2019). The impact of bank capital, bank liquidity and credit risk on profitability in post-crisis period: A comparative study of US and Asia. Cogent Economics & Finance, 7(1), 1605683. https://doi.org/10.1080/23322039.2019.1605683
2. Abdallah, M. A., & Ismail, A. K. (2024). Unveiling the drivers of bank profitability: Insights from Ethiopian banks. Humanities and Social Sciences Communications, 11(1), 631. https://doi.org/10.1057/s41599-025-05031-3
3. Acharya, V., & Naqvi, H. (2012). The seeds of a crisis: A theory of bank liquidity and risk-taking over the business cycle. Journal of Financial Economics, 106(2), 349-366. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2012.05.014
4. Alshatti, A. S. (2015). The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks. International Journal of Business and Management, 10(1), 62-71. https://doi.org/10.5539/ijbm.v10n1p62
5. Batten, J., & Vo, X. V. (2019). Liquidity and firm performance in an emerging market. The Quarterly Review of Economics and Finance, 71, 165-173. https://doi.org/10.1016/j.qref.2018.07.009
6. Berardi, S., & Pandimiglio, A. (2024). Digitalization and banks' efficiency: Evidence from a European analysis. International Review of Economics & Finance, 94, 103395. https://doi.org/10.1016/j.iref.2024.103395

7. Chen, X., & Jiang, Y. (2024). Enhancing bank liquidity creation through digital innovation: Exploring the impact of macroprudential policy sentiments. Research in International Business and Finance, 70, 102316. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2025.102316
8. Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2001). Liquidity risk, liquidity creation, and financial fragility: A theory of banking. Journal of Political Economy, 109(2), 287-327. https://doi.org/10.1086/319552
9. Donev, B., & Stankova, M. (2024). Liquidity-profitability dynamics: Is the banking industry resilient in times of crisis? Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 37(1). https://doi.org/10.1080/1331677X.2024.2320815
10. Eljelly, A. M. A. (2004). Liquidity-profitability tradeoff: An empirical investigation in an emerging market. International Journal of Commerce and Management, 14(2), 48-61. https://doi.org/10.1108/10569210480000179
11. Forcadell, F. J., Aracil, E., & Ubeda, F. (2020). Using reputation for corporate sustainability to tackle banks digitalization challenges. Business Strategy and the Environment, 29(6), 2181-2193. https://doi.org/10.1002/bse.2495
12. Haris, M., Yao, H., & Fatima, H. (2024). The impact of liquidity risk and credit risk on bank profitability during COVID-19. PLOS ONE, 19(9), e0308356. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0308356
13. Khattak, M. A., Ali, M., Azmi, W., & Rizvi, S. A. R. (2023). Digital transformation, diversification and stability: What do we know about banks? Economic Analysis and Policy, 78, 122-132. https://doi.org/10.1016/j.eap.2023.03.004
14. Kurdi, I. A., & Naji, A. F. (2024). Banking rating and its impact on achieving financial stability. International Journal of Financial Management and Economics, 7(1), 285–291. https://doi.org/10.33545/26179210.2024.v7.i1.303
15. Kurdi, I. A., Naji, A. F., & Kurdi, A. A. (2024). Adapting bank performance to the covid-19 shock: a study of iraqi banks listed on the regular stock exchange. International Journal of Studies in Business Management, Economics and Strategies, 3(5), 214–229. www.allfinancejournal.com
16. Lee, S., & Alam, M. Z. (2024). The impact of climate risk on bank profitability through liquidity creation channel: Empirical evidence from G7 countries. Journal of Asset Management, 25(7), 726-739. https://doi.org/10.1057/s41260-024-00384-x
17. Li, J., & Zhang, W. (2024). Bank performance and liquidity management. Review of Quantitative Finance and Accounting, 63, 1547-1589. https://doi.org/10.1007/s11156-024-01342-9
18. Malik, M. S. (2016). Impact of liquidity on profitability: A comprehensive case of Pakistan's private banking sector. International Journal of Economics and Finance, 8(3), 69-74. https://doi.org/10.5539/ijef.v8n3p69
19. Muneeb Khalaf Mhameed, Ahmed Fareed Naji, & Ali Hamad Ali. (2024). The Role Of Internal Financing Sources To Reduce Liquidity Risks. International Journal Of Accounting, Management, And Economics Research, 2(1), 126–139. https://doi.org/10.56696/ijamer.v2i1.32

20. Naji, A. F. (2025). Volatility Index (VIX) and Iraq stock market performance during the COVID- 19 pandemic: An applied study. International Journal of Research in Finance and Management, 8(2), 604–612. https://doi.org/https://www.doi.org/10.33545/26175754.2025.v8.i2g.587
21. Pasha, R. (2024). Bank intermediation efficiency and liquidity risk in Egypt: A two-stage non-parametric analyses. Future Business Journal, 10(1), 97. https://doi.org/10.1186/s43093-024-00385-7
22. Sayed, O. A., & Mansour, M. M. (2023). Impact of digital transformation on banks' profitability and liquidity in emerging markets: Evidence from Egypt. The IUP Journal of Bank Management, 22(1), 7-35.
23. Tran, D. V., Hassan, M. K., & Houston, R. (2020). Activity strategies, information asymmetry, and bank liquidity creation. Journal of Banking & Finance, 114, 105791. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2020.105791
24. Zhang, L., Chen, S., & Wang, Y. (2025). Digital transformation and liquidity creation in commercial banks: Evidence from the Chinese banking industry. PLOS ONE, 20(2), e0318785. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0318785